ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

The Tunisian educational system under the modernization movement 1957-1987

Prof. Dr. Muayad Mahmoud Hamad Al-Mashhadani

Tikrit University / College of Education for the Humanities

M. Ghailan Sameer Taha

General Directorate Of Education Saladin

* *Corresponding author: E-mail* : gailanaltikriti@gmail.com

07702008145

Keywords:
Update
Education
System
Primary
secondary

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 13 Aug. 2020
Accepted 27 Aug 2020
Available online 26 Nov 2020
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

After achieving independence, the Tunisian government focused on reforming and modernizing education, unifying school curricula, and making education in all stages and branches linked to the Tunisian government in a central way that is not a new generation of young people who believes in the new modern ideas that Habib Bourguiba wanted and which are on the ground in Tunisia.

The project to eradicate illiteracy, and the opening of new schools in all Tunisian cities and villages was among the most prominent efforts the government made to achieve to spread education comprehensively in all parts of the country, as well as implementing thoughtful educational plans that worked to organize education affairs at all stages, and to make education available to males and females. Both from elementary school through to higher education.

It was necessary to prepare national educational and educational cadres that were responsible for spreading education in line with the new governmental orientation in building a modern Tunisian state. Indeed, the number of Tunisian teachers and teachers increased significantly, exceeding the percentage of foreigners who were studying in Tunisian schools before independence was achieved.

© 2020 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.27.2020.11

النظام التعليمي التونسي في ظل حركة التحديث ١٩٥٧-١٩٨٧

أ.د مؤيد محمود حمد المشهداني/ جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

م. غيلان سمير طه/ وزارة التربية/ لمديرية العامة لتربية صلاح الدين

الخلاصة:

بعد تحقيق الاستقلال، ركزت الحكومة التونسية على إصلاح وتحديث التعليم، وتوحيد المناهج الدراسية، وجعل التعليم في جميع مراحله وفروعه مرتبطًا بالحكومة التونسية بطريقة مركزية ليست بجيل جديد من الشباب يؤمن بالحداثة الجديدة الأفكار التي أرادها الحبيب بورقيبة والموجودة على أرض الواقع في تونس.

كان مشروع محو الأمية، وافتتاح مدارس جديدة في جميع المدن والقرى التونسية، من أبرز الجهود التي بذلتها الحكومة لتحقيق نشر التعليم بشكل شامل في جميع أنحاء البلاد، وكذلك تنفيذ خطط تربوية مدروسة عملت على تحقيقها وتنظيم شؤون التعليم في جميع مراحله، وإتاحة التعليم للذكور والإناث. كلاهما من المدرسة الابتدائية حتى التعليم العالي، وكان لا بد من إعداد كوادر وطنية تربوية وتربوية تكون مسؤولة عن نشر التعليم بما يتماشى مع التوجه الحكومي الجديد في بناء دولة تونسية حديثة. وبالفعل، ارتفع عدد المعلمين والمعلمين التونسيين بشكل كبير، متجاوزًا نسبة الأجانب الذين كانوا يدرسون في المدارس التونسية قبل الاستقلال.

المقدمة

اهتمت الحكومة التونسية بعد تحقيق الاستقلال عام ١٩٥٦ بإصلاح التعليم وتحديثه، وتوحيد المناهج الدراسية وجعل التعليم في مراحلة وتفرعاته كافة مرتبط بالحكومة التونسية بصورة مركزية لإعداد جيل جديد من الشباب يؤمن بالأفكار التحديثية الجديدة التي اراد الرئيس الحبيب بورقيبة تطبيقها على أرض الواقع في تونس .

كان مشروع القضاء على الأمية، وافتتاح مدارس جديدة في كافة المدن والقرى التونسية من ابرز ما عملت الحكومة على تحقيقه لنشر التعليم بصورة شاملة، فضلاً عن تطبيق خطط تعليمية مدروسة لتنظيم شؤون التعليم في كافة مراحله، وجعل التعليم متاح للذكور والإناث على حد سواء ابتداءً من المرحلة الابتدائية ووصولاً إلى التعليم العالي .

كان لابد من إعداد كوادر تربوية وتعليمية وطنية لتحمل على عاتقها مسؤولية نشر التعليم بما يتلاءم والتوجه الحكومي الجديد في بناء دولة تونسية حديثة، وبالفعل فقد ازدادت اعداد المعلمين والمدرسين التونسيين بصورة كبيرة فاقت نسبة الأجانب الذين كانوا يدرسون في المدارس التونسية قبل تحقيق الاستقلال .

يعد افتتاح الجامعة التونسية عام ١٩٦٠ نقلة نوعية مهمة في مسيرة تحديث التعليم وتعصيره من خلال امداد مؤسسات الدولة بالكوادر الوظيفية في مختلف الاختصاصات، والاستفادة من الأبحاث الجامعية في النهوض بالواقع العلمي و الثقافي للبلاد وتعزيز تبادل الخبرات مع الخارج.

تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة، وكان المحور الأول بعنوان تحديث نظام التعليم في تونس ١٩٥٧-١٩٦٠، في حين جاء المحور الثاني بعنوان أثر التخطيط الحكومي على الواقع التعليمي في تونس ١٩٦١-١٩٧٠، اما المحور الأخير فقد حمل عنوان تطور التعليم في تونس ١٩٧١-١٩٨٧ .

أولاً: تحديث نظام التعليم في تونس ١٩٥٧-١٩٦٠

كان مشروع التحديث الذي تبناه الحبيب بورقيبة متأثراً بالغرب، ونظامه الرأسمالي، وكانت الرغبة بتعميم التجربة الأوربية من خلال التثقيف بأن كل شيء يأتي من الغرب يُعد إصلاحاً وتطوراً، وعلى هذا الأساس فإن أول إجراء قام به في مجال إصلاح التعليم هو إصدار قرار في السادس

والعشرون من شهر آذار ١٩٥٦ بتغيير اسم جامع الزيتونة إلى "كلية الشريعة وأصول الدين"، والعمل على تغيير مناهجها بما ينسجم والسياسة التحديثية للدولة[١].

كانت النخبة التحديثية في تونس بقيادة الرئيس الحبيب بورقيبة تؤكد على أهمية تطبيق النظام المركزي في مجال التعليم من خلال توحيد النظام التعليمي برمته، والقضاء على الازدواجية في المؤسسات التعليمية، وتوحيد المناهج والسير بها إلى الفكر العلماني[٢].

يمكن القول بأن التعليم خلال مدة الحماية الفرنسية على تونس لم يكن موحداً فكان على عدة أقسام فهناك التعليم في الكتاتيب[٣]، والمدارس التبشيرية، والمدارس التي أقيمت من قبل أحزاب الحركة الوطنية، فضلاً عن المدارس التي افتتحتها السلطات الاستعمارية الفرنسية، وعليه فأن توحيد التعليم كان خطوة مهمة في مسار حركة التحديث للنهوض بالتعليم، وتحديثهُ، ولكن الذي يؤخذ على سياسة الدولة التونسية في هذا المجال هو السعي لجعل السياق العام للتعليم في تونس ينصب في بوتقة العلمانية، والابتعاد عن العلوم الشرعية، وروافدها.

استهدفت حركة التحديث في مجال التعليم العمل على القضاء على الأمية المتفشية في تونس من خلال افتتاح العديد من المدارس، ورياض الأطفال في كافة المدن والقرى التونسية، والعمل على تشجيع المواطنين التونسيين على أرسال أطفالهم إلى تلك المدارس من أجل تعميم العملية التعليمية في أرجاء الدولة التونسية كافة[٤].

عملت الحكومة التونسية على تشكيل لجنة خاصة تعمل على اتخاذ تدابير مهمة لإصلاح النظام التعليمي في تونس من خلال وضع مخطط عشري بدءاً من عام ١٩٥٨ ولغاية ١٩٦٨ يركز على توحيد التعليم، وإلغاء السياقات المعمول بها في عهد الاستعمار الفرنسي من خلال إقامة نظام تعليمي واحد للدراسة الابتدائية يمتد لمدة ستة سنوات، وستة سنوات أخرى للتعليم الثانوي وتقسيمهُ على ثلاثة أقسام: وهي عام، وقسم اقتصادي، وقسم فني على ان يتفرع من التعليم العام في السنة الرابعة أربعة افرع هي فرع الآداب الحديثة، وفرع الآداب القديمة، وفرع الرياضيات، وفرع العلوم، أما القسم الاقتصادي فينقسم إلى فرع تجاري وفرع اقتصادي في حين يضم القسم الفني فرع التقنيات الحسابية، وفرع الصناعات لكلا الجنسين[٥].

تطلب النهوض بواقع التعليم في تونس، وتطبيق الإصلاحات تأليف وطباعة كتب دراسية جديدة لتلاميذ المدارس، وللمعلمين كذلك لنشر الفكر التعليمي الحديث بما يتلاءم والتطور الذي شهدتهُ العلوم والمعارف، ومن جانب آخر كان لابد من اختيار المؤلفين لتلك الكتب من خلال خبراتهم المتراكمة لتوظيفها في مجال دعم حركة الإصلاح والتحديث، وكذلك عملت الحكومة التونسية على دراسة التكاليف المالية التي ترتبت على عملية طباعة الكتب المدرسية الجديدة، ولذلك قررت استحداث الديوان التربوي في عام ١٩٥٨ ليتولى مهمة تأليف وطباعة وتوزيع الكتب المنهجية الجديدة[٦].

رفعت الحكومة التونسية شعار "انبعاثنا التربوي منذ الاستقلال" للترويج لمشروعها التحديثي في مجال التعليم، وإضفاء الصبغة الوطنية على مناهجه، واتباع الطرق العصرية، وعليه فقد عملت على

البدء بعملية التعريب[٧]، للمناهج الدراسية للمرحلة الابتدائية للسنتين الأولى منها ويكون التعريب بصورة كاملة في حين تم اعتماد اللغة العربية لغة أساسية للمراحل الأربعة الأخرى من التعليم الابتدائي، وكذلك فقد قامت الحكومة التونسية بتوحيد مناهج التدريس للمرحلة الثانوية واعتماد اللغة العربية للتدريس في المناهج الموحدة[٨]، إذ هدفت الحكومة لتحقيق عدد من الأهداف من إصلاحها للنظام التعليمي في المرحلة الثانوية، وكما موضح في أدناه:

١- توحيد التعليم الثانوي بهدف تماسك أبناء الوطن الواحد، وعدم تشتتهم في حالة استمرار التعليم العصري الفرنسي، والتعليم الديني لجامع الزيتونة.

٢- الأخذ بالتحديث بصورة متلائمة مع مناهج الدول المتقدمة، وبرامجها التعليمية.

٣- تونسة التعليم بصورة كاملة مما يرسخ اعتزاز أطفال وشباب تونس بإرثهم الحضاري[٩].

كانت الحكومة التونسية مصرة على النهوض بواقع التعليم وتحديثه فقد قامت بالاستعانة بأحد المختصين في هذا المجال، وهو جان دوبييس[١٠]، فتم تكليفه بإعداد تقرير شامل للارتقاء بالواقع التعليمي في البلاد، وبالفعل تمكن من إنجاز تقريره المتكون من ستون صفحة في عام ١٩٥٨، وكانت بداية ذلك التقرير مقارنة لأوضاع تونس مع سويسرا والدنمارك، إذ عدهما متشابهتان من حيث الأوضاع في المرحلة التي سبقت مرحلة الإصلاح والتقدم، وضمن تقريره بعدد من المبادئ الهامة والتي أوجزها بما يأتي:

١- نشر التعليم وشموليته للجنسين على حدٍ سواء.

٢- إن يكون مسار التعليم باتجاه تقني وعلمي وأن يتلاءم مع التنمية الاقتصادية.

٣- اتباع استراتيجية جديدة للنهوض بالتعليم وتحديد النفقات اللازمة لذلك لأن إصلاح التعليم يتطلب التخلي عن الأسلوب النظري القديم للتدريس.

٤- الاستفادة من المكاسب التي حصل عليها ميدان التعليم في تونس في المدة التي سبقت عام ١٩٥٨ التي أسهمت بها النخبة التحديثية[١١].

اعلن الحبيب بورقيبة في الكلمة التي ألقاها في عام ١٩٥٩ في المدرسة الصادقية أن عملية تحديث التعليم في تونس تحتل مرتبة متقدمة في سياسة الدولة في إطار بناء مؤسساتها، وفي عام ١٩٥٩ تم تعيين محمود المهدي وزيراً للتربية[١٢].

أعلنت الحكومة التونسية في الحادي والثلاثين من شهر آذار ١٩٦٠ عن قانون تأسيس الجامعة التونسية، وكانت أهداف تأسيسها ما يلي:

١- توسيع نطاق التعليم العالي وتنظيمه لسد حاجات مؤسسات البلاد بالموظفين الخريجين في مختلف الأنشطة والمجالات.

٢- الاستفادة من الأبحاث العلمية، والاستفادة منها سواءً كانت بحوث تطبيقية أو بحوث نظرية.

٣- حماية وحفظ الثقافة والموروث الحضاري الوطني في المجالات الأدبية والفنية.

٤- توسيع الأبحاث الثقافية، وتعزيزها سواء كانت تنتمي للماضي أو جاءت من نتاجات حركة الإصلاح.

٥- تعزيز حركة البحث العلمي بتوثيق الصلات العلمية مع الدول الأخرى[١٣].

أشار قانون استحداث الجامعة التونسية إلى هياكل الجامعة، وكوادرها الإدارية، إذ يمثل رئيس الجامعة المرتبة الأعلى في التسلسل الإداري، ويتم اختيارهُ من قبل وزارة التعليم، وكذلك حدد مهام مجلس الجامعة بمساعدة رئيسها، وحددت ارتباط العمداء للكليات والمعاهد برئيس الجامعة من دون ارتباطهم إدارياً بوزارة التعليم، وقد بلغ عدد طلاب الجامعة بعد افتتاحها ما يقارب (٩٠٠) طالب[١٤]، وضمت الجامعة الكليات الآتية: كلية الآداب وكلية "العلوم الرياضية والفيزيائية والطبيعية" وكلية الطب وكلية الحقوق ودار المعلمين العالية و"كلية الشريعة وأصول الدين"[١٥].

نتج عن استحداث الجامعة التونسية عام ١٩٦٠ إلى تقسيم كلية الشريعة وأصول الدين (جامع الزيتونة سابقاً) إلى ثلاثة أقسام هي: قسم أدبي وقسم شرعي وقسم للقراءات، ومدة الدراسة في تلك الأقسام ثلاثة سنوات، وأصبحت بناية الكلية خارج أسوار المسجد، وتم اختيار محمد الطاهر عاشور[١٦] عميداً للكلية[١٧].

ثانياً أثر التخطيط الحكومي على الواقع التعليمي في تونس ١٩٦١-١٩٧٠

ربط الحبيب بورقيبة الإصلاحات التعليمية بالقضاء على التخلف، والأخذ بيد الشباب التونسي نحو التقدم والتطور ففي خطاب لهُ في الثلاثين من شهر آذار ١٩٦١ في المجلس الأعلى للشباب قال:" **اتجهت العناية إلى أحياء الأراضي الموات واستصلاحها إنشاء معاصر الزيت والمعامل وتعديل الأثمان ينبغي العناية بالشباب- رأس مال الأمة- والعمل على الخروج به من التخلف الفكري ليكون من لدن دخوله المدرسة وحتى من قبل محل رعايتنا، فلا ندعه يسير بانفراد مهملاً متشتتاً مستخلصاً تجربته مما سموه "مدرسة الحياة" كما كان الشأن في الماضي حين يفاخر احدنا بذلك**"[١٨].

شهد قطاع التعليم تطوراً ملحوظاً في السنوات الأولى من تطبيق الإصلاحات التحديثية في هذا المجال، وهذا ما انعكس في ازدياد أعداد التلاميذ، وكما موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (١)[١٩]

ازدياد أعداد التلاميذ في المدارس التونسية (١٩٥٨- ١٩٦٣)

السنة الدراسية	عدد سكان تونس بالملايين	عدد التلاميذ بالألاف	زيادة عدد التلاميذ	نسبة الزيادة لمجموع السكان
١٩٥٨- ١٩٥٩	٤،٠٧٦،٩٠٠	٣٩٨،٠٢٦	٤٤٨١٧	٩،٧٥
١٩٥٩- ١٩٦٠	٤،١٣٧،٢٠٠	٤٤٨،٩٠٤	٥٠٨٧٠	١٠،٨٥
١٩٦٠- ١٩٦١	٤،١٩٨،٤٠٠	٥٠٩،٧١٩	٦٠٨١٥	٢٢،١٦
١٩٦١- ١٩٦٢	٤،٢٤٩،٧٠٠	٥٦١،٩٥٧	٥٢٢٣٨	١٣،٢٣
١٩٦٢- ١٩٦٣	٤،٣٣٠،٥٠٠	٦١٦،٤٢٢	٤٤٤٦٥	١٤،٢٣

كانت نسبة ازدياد أعداد التلاميذ واضحة منذ تطبيق الإصلاحات في المجال التعليمي، واستحداث الديوان التربوي، ونلمس تلك الزيادة في اطلاعنا على الجدول أعلاه، وأن إقبال التلاميذ على دخول المدارس كان نتيجة الدعم الكبير الذي حصل عليه القطاع التعليمي والتشجيع من قبل الحكومة التونسية، فضلاً عن التثقيف الترويجي الذي قام به دعاة التحديث مستندين على مبدأ عصرنة التعليم، وتحقيق التقدم والتطور،

ولاسيما أن نسبة الأمية في تونس كانت لا تزال متفشية بصورة كبيرة آنذاك.

بالمقابل ازدادت أعداد طلاب الدراسة الثانوية في أنحاء تونس كافة بعد تطبيق سياسة الإصلاح والتحديث في هذا المجال، وكما موضح في الجدول أدناه:

جدول رقم (٢)[٢٠]

ازدياد أعداد طلاب الدراسة الثانوية في تونس (١٩٥٨- ١٩٦٣)

السنة الدراسية	مجموع طلاب الثانوية
١٩٥٨- ١٩٥٩	٤٤٥١٨
١٩٥٩- ١٩٦٠	٤٦٤٩١
١٩٦٠- ١٩٦١	٥٧٨٤٩
١٩٦١- ١٩٦٢	٥٩٤٧٤
١٩٦٢- ١٩٦٣	٦٥٤٩٠

إن دعم الحكومة التونسية لقطاع التعليم الثانوي، فضلاً عن تقسيمهُ على ثلاثة أقسام عام وفني واقتصادي قد أسهم في ازدياد عدد طلاب المرحلة الثانوية مع التحاقهم بالقسم الذي يتلاءم مع توجهاتهم العلمية والفكرية.

ازداد عدد المعلمين والمدرسين للتدريس في المرحلتين الابتدائية والثانوية لدعم خطة الحكومة التونسية في إتمام متطلبات النهوض بالواقع التعليمي، وكما موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٣)[٢١]

تطور عدد معلمي تونس للمرحلة الابتدائية (١٩٥٩- ١٩٦٣)

السنة الدراسية	مقدرات الخطة	عدد المعلمين	الفرق
١٩٥٠- ١٩٦٠	٦٢٧٥	٦٤٢٠	+١٤٥
١٩٦٠- ١٩٦١	٧٢٨٠	٧٣٥٢	+٧٢
١٩٦١- ١٩٦٢	٨٣٤٦	٧٧٣٦	-٦١٠
١٩٦٢- ١٩٦٣	٩٣٧٣	٩٦٠٣	+٢٣٠

جدول رقم (٤)[٢٢]

تطور عدد مدرسي تونس للمرحلة الثانوية (١٩٥٩– ١٩٦٣)

السنة الدراسية	مقدرات الخطة	عدد المدرسين	الفرق
١٩٥٩– ١٩٦٠	+٣٤	٢٢٥	–
١٩٦٠– ١٩٦١	+٣٣	٣١٧	+
١٩٦١– ١٩٦٢	+٣٦	٣٤٥	–٨
١٩٦٢– ١٩٦٣	+٦٨	٣٩٨	–١٥

لاشك أن من أهم أركان النهوض بالقطاع التعليمي في تونس هو إعداد كوادر تربوية وتعليمية تؤمن بفكرة التحديث للنهوض بالواقع العلمي للدراستين الابتدائية والثانوية، ولذلك نلاحظ في الجدولين أعلاه سعي النخبة التحديثية لزيادة عدد المعلمين والمدرسين على الرغم من وجود بعض التذبذب في الإعداد بين سنة وأخرى.

سعت الحكومة التونسية لتوفير كادر تونسي يسهم في دعم حركة الإصلاح والتحديث من خلال مساهمته في رفع الواقع العلمي للكليات التونسية المستحدثة، وكما موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٥)[٢٣]

أعداد الأساتذة التونسيين والأجانب (١٩٥٩– ١٩٦٢)

السنة الدراسية	الأساتذة التونسيين	النسبة المئوية	الأساتذة الأجانب	النسبة المئوية
١٩٥٩– ١٩٦٠	٢٦٩	٥٢،٤	٢٤٤	٤٧،٦
١٩٦٠– ١٩٦١	٦٨٤	٦٢،١	٤١٧	٣٧،٩
١٩٦١– ١٩٦٢	٧٣٩	٦٠،٨	٤٧٦	٣٩،٩

نلمس من اطلاعنا على جدول أعداد الأساتذة النمو المضطرد في الزيادة بالنسبة لأعداد الكوادر الوطنية التونسية، وهذا ما يؤشر تطوراً إيجابياً في مسار حركة التحديث لما تحملهُ مرحلة الدراسة الجامعية من أهمية في إعداد جيل من الشباب سعت الحكومة التونسية على أعداده بما يتوافق وسياستها التحديثية.

أدى دعم الحكومة للجامعة التونسية إلى ازدياد أعداد طلبتها في مختلف الكليات المستحدثة، وكما موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (٦)[٢٤]

تطور أعداد طلبة الجامعة التونسية (١٩٦١- ١٩٦٣)

المؤسسات التعليمية	١٩٦١- ١٩٦٢	١٩٦٢- ١٩٦٣
كلية الآداب والعلوم الإنسانية	٤١٥	٦٠٨
كلية العلوم	٥٦٩	٦٣٩
كلية الحقوق	٥٧٤	٧٢٥
كلية الشريعة وأصول الدين	٣٨٠	٤٦٩
دار المعلمين العالية	٩٨	١٠٩
المدرسة العليا للحقوق	١٠٧	١٠٨
مدرسة ترشح الأساتذة المساعدين	٤٠٤	٥٦١
مركز البحوث التربوية	-	١٣٠
مدرسة الفنون	٩٨	-
المدرسة العليا للدراسات التجارية	٥٥	٥٨
المجموع	٢٧٠٠	٣٤٠٧

إن الزيادة المضطردة في أعداد طلبة التعليم العالي هو أبرز ما يمكن ملاحظته في الجدول أعلاه، وقد تولد ذلك في إطار سعي الحكومة التونسية في رفد مؤسساتها بالكوادر الوطنية لتسهم في بناء دولة عصرية تأخذ بأسباب الإصلاح والتحديث.

شهد تعريب المناهج الدراسية تراجعاً ملحوظاً منذ النصف الثاني من الستينيات ففي العام الدراسي ١٩٦٧- ١٩٦٨ تم إلغاء الشعبة المعربة من الدراسة الثانوية، وإجبار طلابها على الالتحاق بدار المعلمين التي لا تسمح لهم الالتحاق بالكليات الحكومية، وأن كان كذلك مخالفاً لتوجه عدد من الطلبة، أما الأساتذة المختصين بتدريس اللغة العربية في الشعبة المعربة فقد تم نقلهم للوظائف الإدارية، أو ابتعاثهم للأقطار العربية، وكذلك شهد عام ١٩٦٨ إلغاء تعريب المناهج الكامل للسنتين الأولى من الدراسة الابتدائية، وحلت محلها اللغة الفرنسية، ويعزى سبب ارتداد عملية التعريب في تونس إلى أسباب سياسية يأتي في مقدمتها تدهور العلاقات التونسية- المصرية وبروز الاتجاه العربي القومي في عدد من البلدان العربية، فضلاً عن انشغال الحكومة التونسية بالتنمية الاقتصادية في الستينيات وانحسار اهتمامها عن الأهمية الوطنية والقومية للغة العربية، فضلاً عن العامل النفسي تجاه اللغة الفرنسية، اذ تم اعتبارها لغة تفاهم دولية متعاونة مع الدولة التونسية الحديثة، فضلاً عن التلكؤ في إعداد مدرسين أكفاء لغوياً في عملية التدريس[٢٥].

نشطت الحركة الطلابية[٢٦]، بصورة قوية في عام ١٩٦٨ من خلال شعاراتها وشموليتها ومن خلال حوادث صدعت من كيان الحزب الحاكم، وقد عدت الحكومة التونسية أن تلك الأحداث قد جاءت نتيجة نشر التعليم على نطاق واسع بالاعتماد على الكمية لا النوعية، ولذلك عملت على تشديد المركزية الإدارية على الجامعة التونسية[٢٧].

قررت الحكومة التونسية في عام ١٩٦٨ جعل سن القبول في المدارس الابتدائية ستة أعوام، وتحديد عدد الحصص بخمس عشرة حصة أسبوعياً للسنتين الأولى من الدراسة، وخمس وعشرون حصة أسبوعياً للسنوات الأربعة الأخرى(٢٨).

يمكن القول أن الخطة التعليمية العشرية التي انتهت في عام ١٩٦٨ قد أفضت إلى جملة من النتائج يمكن إيجازها بما يأتي:

١- إلغاء المدارس القرآنية كافة وتوحيد التعليم الحكومي، وتونسة المعلمين للتعليم الابتدائي كافة بحلول عام ١٩٦٨.

٢- نقل طلاب التعليم الزيتوني بصورة تدريجية للمدارس الثانوية.

٣- الاحتفاظ بتعريب السنتين الأولى من الدراسة الابتدائية لغاية عام ١٩٦٨، إذ تم إلغاء التعريب فيهما في تلك السنة.

٤- تعميم التعليم في تونس، إذ ارتفع عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الابتدائية مما يقارب ٢٦% في العام الدراسي (١٩٥٥- ١٩٥٦) إلى ما يقارب ٨٠% في العام الدراسي (١٩٦٥- ١٩٦٦)، أما في التعليم الثانوي، فقد ارتفع العدد من ما يقارب ٣٢،١٥٥ طالب في العام الدراسي (١٩٥٨- ١٩٥٩) إلى ما يقارب ١٣٢،٥١٢ طالب في العام الدراسي (١٩٦٨- ١٩٦٩)(٢٩).

يمكن القول أن آثار التحديث كانت واضحة في مجال التعليم العالي، وذلك بتبادل العلاقات، واكتساب الخبرات من الجامعات العالمية مع الإبقاء على التدريس باللغة الفرنسية وتشجيع تعلم اللغة الانكليزية، وعدد من اللغات الأخرى، وكان الحبيب بورقيبة يرى ان النهوض بالتعليم العالي في تونس يعد من اهم مرتكزات بناء الدولة الحديثة(٣٠).

ثالثاً: تطور التعليم في تونس ١٩٧١-١٩٨٧

شهد عام ١٩٧١ عودة الحكومة التونسية إلى مشروع تعريب المناهج الدراسية، ولكن كانت الفكرة هذه المرة ان يكون التعريب بصورة متدرجة، وبطيئة ففي شهر شباط ١٩٧١ اعلن رئيس الحكومة التونسية الهادي نويرة عن بدء مرحلة التعريب المتدرج، وصرح قائلاً:" **إنَّ التعليم مشكل قومي يهم الأمة جمعاء واذا اتضح لزوم مراجعة التعليم في جوهره وطرقه فسيكون نتيجة حوار ودرس عميق حتى نتوخى أحسن الطرق ونجعل من تعليمنا تعليماً تونسياً بالمعنى الكامل، المعنى الذي يتضمنه التعريف الدستوري القائل: تونس دولة دينها الإسلام ولغتها العربية**"(٣١).

عقدت الحكومة التونسية مؤتمراً تربوياً شامل في عام ١٩٧١ تمخض عنهُ تشكيل سبعة عشر لجنة تربوية للوقوف على المشاكل التعليمية ووضع الحلول المناسبة لها، وقدمت تلك اللجان العديد من التقارير والتوصيات، ومن تلك التوصيات تعريب المناهج الدراسية للمواد

العلمية، ولكن لم يتم تحديد سقف زمني محدد لذلك[٣٢].

أولت حركة التحديث اهتمامها بالتعليم المهني لاحتضان التلاميذ الذين يفشلون في اجتياز المرحلة الابتدائية في سنتها السادسة في الامتحان الاختباري للانتقال للتعليم الثانوي، وذلك بعد السماح لهم بالدراسة في التعليم المهني بعد النجاح في اختبار التأهل للدراسة في المدارس المهنية بهدف إعدادهم للالتحاق بالمعاهد الصحية أو الفلاحية، والمعاهد المختصة الأخرى[٣٣].

انعكس الوضع الاقتصادي في تونس على التعليم، ولاسيما بعد حل التعاضديات الزراعية والتجارية، وإعادة الأملاك إلى ذويها، وهذا ما أسهم في خلق بطالة واضحة المعالم لليد العاملة المتوسطة والصغيرة، فضلاً عن وجود مؤسسات تعليمية ومعاهد لا تخدم عملية التنمية الاقتصادية التي تبنتها حركة التحديث، وقد القت تلك الظروف بظلالها على إصلاحات التعليم، وظهر ذلك واضحاً في مشروع إصلاحات ١٩٧٢، والذي أكد على تقليص التعليم وتحجيم عدد من فروعه[٣٤].

أشارت الإحصائيات الخاصة بالتعليم في تونس للنصف الأول من السبعينيات انه من بين الف تلميذ يلتحقون بالدراسة الابتدائية فأن ما يقارب من (٣٧٠) منهم يلتحقون بالتعليم الثانوي، وما يقارب من (٨٢) يحصلون على شهادة الدراسة المهنية، وما يقارب من (٦٥) يجتازون المرحلة الثانوية، وما يقارب من (٣٨) فقط يحصلون على الشهادة الجامعية، أما بقية التلاميذ والطلاب ينقطعون عن الدوام بدون الحصول على شهادة دراسية، وهذا ما اشر تراجع واضح وملحوظ لحركة الإصلاح والتحديث للنظام التعليمي في تونس، وهذا ما تطلب القيام بإصلاحات تعليمية جديدة[٣٥].

أعلنت الحكومة التونسية عن مخطط عشري جديد للنهوض بالواقع التعليمي للبلد بدءاً من عام ١٩٧٦ ولغاية عام ١٩٨٦، وأبرز ما تضمنه ذلك المخطط ما يلي:

أ- التعليم الابتدائي:

١- تعريب مناهج الدراسة الابتدائية سنة بعد أخرى بصورة تدريجية لغاية السنة الثالثة، وإدخال اللغة الفرنسية في السنة الرابعة.
٢- الاهتمام بمادتي اللغة العربية، والتربية الدينية، وتحديث الطرق الدراسية لهما.
٣- استحداث مادة التربية اليدوية في كافة مراحل الدراسة الابتدائية.
٤- ملائمة دور المعلمين والمعلمات بما ينسجم مع خطة تعريب التعليم.
٥- إضافة سنتين آخرتين للتعليم الابتدائي ليصبح ثمانية سنوات دراسية.
٦- إعداد مناهج دراسية تتلاءم مع التوجه الحكومي الجديد.

ب- التعليم الثانوي:

١- التأكيد على البرامج الإصلاحية، والاهتمام بمادة التربية الإسلامية، وزيادة حصصها الأسبوعية.
٢- تعريب مواد التأريخ والجغرافية والفلسفة والاهتمام بالفكر الإسلامي عند تدريس المناهج.

ج- التعليم العالي:

منذ عام ١٩٧٦ تقرر إجراء امتحان (بكالوريا) بعد اجتياز الطالب للمرحلة الثانوية، ويحسب المعدل باستعمال الكومبيوتر مع الأخذ بعين الاعتبار معدل درجات الطالب للسنة الأخيرة من دراسته في المرحلة الثانوية، ومعدلهُ في امتحان البكلوريا[٣٦].

عملت الحكومة التونسية على تطبيق مخطط ١٩٧٦ بصورة عملية، وبصورة خاصة ما يتعلق بالتعريب، إذ تم تعريب مادة الفلسفة للدراسة الثانوية في العام الدراسي ١٩٧٦-١٩٧٧ خطوةً أولى في السياسة الرامية لتعريب المناهج الدراسية[٣٧].

شهد قطاع التعليم العالي تطوراً ملحوظاً في ازدياد عدد طلبة الكليات التونسية، وكما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٧)[٣٨]

ازدياد عدد طلبة التعليم العالي في تونس (١٩٧٥- ١٩٧٧)

الكليات	١٩٧٥- ١٩٧٦	١٩٧٦- ١٩٧٧
كلية الآداب	٤٣٠١	٤٩٧٨
دار المعلمين العليا	٥٦٦١	٧٦٤٦
علوم اقتصادية	٢٠٩١	٢١٨١
معهد الدراسات التجارية العليا	٣٧٩	٥٤٥
مدرسة الضرائب	٦٠٠	٩٧٠
كلية الطب	١٨٠٦	٢٢٥٤
المعهد العالي للتعرف	٣٣٧	٣٥٨
كلية الشريعة	٥٨٤	٦٤٨
مدرسة ترشيح الأساتذة المساعدين	٧١٢	٩٥٥
المدرسة القومية للمهندسين	١٤٦٥	٢١١٨

لاشك ان ازدياد عدد طلاب الدراسة الجامعية وفي مختلف التخصصات يعد مؤشراً إيجابياً في تطور العملية التعليمية في ظل حركة التحديث، وتأتي تلك الأهمية في رفد مختلف المؤسسات التونسية بالكوادر الوطنية لدعم مسيرة الإصلاح التي شهدتها الدولة منذ انتهاء مدة الحماية الفرنسية وتأسيس الجمهورية التونسية.

على الرغم من تطبيق السياسات الإصلاحية في مجال التعليم فقد فشلت الحكومة التونسية في الحد من ظاهرة تسرب تلاميذ الدراسة الابتدائية من المدارس الذي استمر بالارتفاع عاماً بعد عام ففي العام الدراسي ١٩٧٦-١٩٧٧ كان عدد التلاميذ الذين انقطعوا عن المدارس ما يقارب (٩١،٧٤٥) وقد ارتفع العدد إلى ما يقارب (٩٥،٩٨٤) تلميذ وتلميذة في العام الدراسي ١٩٨٠- ١٩٨١[٣٩].

كانت معارضة الحركة الطلابية لسياسة الحكومة التونسية من أكثر المشاكل التي كانت تقف بوجه المشاريع الإصلاحية في المجال التعليمي، ولكن ذلك لم يثني الحكومة على القيام بإصلاحات هيكلية

مهمة للدراسة الجامعية، ولعل أبرزها شطر الجامعة التونسية إلى ثلاثة جامعات[٤٠]، ففي التاسع من شهر آب ١٩٨٦ صدر القانون رقم (٨٦/ ٨٠) والذي تم بموجبه إعادة تنظيم الجامعة باستحداث جامعة تونس في الشمال، وجامعة صفاقس في الجنوب، وجامعة المنستير في وسط تونس[٤١].

يمكن القول ان النخبة التحديثية في تونس قد افرطوا بالتفاؤل في سياستهم التعليمية، وإعداد جيل جديد من الشباب يؤمن بالأفكار العلمانية، وقد عدّ أصحاب القرار أن الموروث الحضاري للبلاد لم يعد يتلاءم مع تطورات الحياة العصرية، متناسين الصدمة الكبيرة لدى عامة التونسيين من إلغاء جامع الزيتونة الذي يحظى بمكانة كبيرة في نفوسهم، ومن سلبيات عملية التحديث هو شعور الشاب التونسي الحاصل على التعليم الحديث هو عدَّ كل شيء يرمز للعروبة والإسلام يمثل تخلف ورجعية، واعتبار كل ما ينتمي للغرب وفرنسا هو تقدم وتحضر وتكنولوجيا[٤٢].

على الرغم من دعم حركة التحديث للغة العربية، والعمل على تعريب المناهج الدراسية، إلاَّ أنَّ الحبيب بورقيبة والنخبة التحديثية كانوا متمسكين جداً باللغة الفرنسية، وكان ذلك نابعاً أساساً من طبيعة المصالح الاقتصادية التي ربطت تونس مع فرنسا، وكان دعاة التحديث يعدون اللغة الفرنسية دليلاً على التقدم والتطور الحضاري لدرجة تكلم بعضهم باللغة الفرنسية حتى في داخل منازلهم[٤٣].

وأخيراً يمكن القول أن عملية التعريب لم تنجح بصورة كاملة فقد كان الكثير من الأطفال وخريجي المدارس لا يتحدثون إلاَّ باللغة الفرنسية أو بلهجة هجينة ناتجة عن لهجات متعددة، وان ذلك الانحدار لا يمثل مسألة لغة فقط، وإنما مسألة انتماء وهوية ناتجة عن تاريخ وثقافة وقيم كانت سائدة في المجتمع العربي[٤٤].

الخاتمة

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن توضيحها فيما يلي :

١- شهد قطاع التعليم في تونس طفرة نوعية مهمة بعد الاستقلال من خلال توحيد التعليم في البلاد فضلاً عن توحيد المناهج الدراسية .

٢- كان مشروع تعريب التعليم من اهم المشاريع التي تبنتها الحكومة التونسية عند تطبيقها للإصلاحات التعليمية رغم بعض الهفوات التي رافقت مشروع التعريب .

٣- كان المخطط العشري لإصلاح التعليم في تونس بدءاً من عام ١٩٥٨ من النقاط الإيجابية التي جاءت نتائج مهمة على ارض الواقع .

٤- ازداد عدد المدارس الابتدائية والثانوية بشكل كبير في كافة المدن والقرى التونسية وهذا ما أشر تعميم التعليم وانتشاره بصورة واضحة .

٥- تأسيس الجامعة التونسية عام ١٩٦٠ تركت الأثر البارز في تطور التعليم العالي وإعداد الكوادر التونسية الوطنية لرفد مؤسسات الدولة كافة .

٦- أدت سياسة تطبيق نشر التعليم وتحديثه إلى ازدياد أعداد التلاميذ والطلاب في كافة المراحل الدراسية، فضلاً عن ازدياد أعداد المعلمين والمدرسين التونسيين .

٧- إن حاجة تونس إلى الطاقات الوطنية أدى إلى استحداث عدد من الكليات والمعاهد ليأخذ خريجيها على عاتقهم مهمة النهوض بالبلاد بما يتلاءم والتوجهات التحديثية الجديدة التي جاءت بها الحكومة التونسية بعد تحقيق الاستقلال وإعلان النظام الجمهوري .

الهوامش

(١) عواد إبراهيم خضر العبيدي، الحركة الإسلامية في تونس ١٩٧٠-١٩٨٧، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١٢، ص٤١.

(٢) طه حميد حسن العنبكي، تطور الحركة الدستورية والديمقراطية في تونس للمدة ١٩٨٧-٢٠٠٢، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسة والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤، ص٧٢.

(٣) الكتاتيب: مدارس قديمة تتمحور حول مسألة تحفيظ القرآن الكريم، وتعليم القراءة والكتابة بصورة مبسطة، وتكثر الكتاتيب في الريف أكثر من المدن. ينظر: عمراوي فطيمة الزهرة، إسهامات الحركة العمالية التونسية (١٩٢٤-١٩٥٦)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠١٧، ص٢١.

(٤) حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس مختصر يشمل ذكر حوادث القطر التونسي من أقدم العصور إلى الزمان الحاضر، الدار التونسية للنشر ومؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٧٦، ص٢٣٩.

(٥) محمد عابد الجابري، التعليم في المغرب العربي دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ١٩٨٩، ص٨٦- ٨٧.

(٦) محمد رضا بنور ومحمد الزيتوني حمودة، العرض الأول لأوضاع التربية والتعليم في الجمهورية التونسية، المركز الإقليمي لتدريب كبار موظفي التعليم في الدول العربية، ط٣، د.م، ١٩٦٤، ص٥١.

(٧) التعريب: هو استبدال اللغات الأجنبية باللغة العربية، بحيث تكون هي اللغة الأم في النظام الإداري والمدارس ولغة التخاطب في العلاقات الدبلوماسية. ينظر: عبد المالك خلف التميمي، الخليج العربي والمغرب العربي دراسات في التأريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي، دار الشباب للنشر، الكويت، ١٩٨٦، ص٢٢٠.

(٨) نازلي معوض أحمد، التعريب والقومية العربية في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص١٠٨.

(٩) الهادي البكوش، شهادات على الاستعمار والمقاومة في تونس والجزائر والمغرب، موفم للنشر، تونس، ٢٠١٣، ص١٧٧.

(١٠) جان دوبييس: وهو احد المدرسين الفرنسيين الذين عملوا في تونس إبان فترة الاحتلال. للمزيد ينظر: عواد إبراهيم خضر العبيدي، المصدر السابق، ص٤٢.

(١١) محمد عابد الجابري، المصدر السابق، ص٨٨- ٨٩.

(٤) عواد إبراهيم خضر العبيدي، المصدر السابق، ص ٤١-٤٢ .

(١٣) محمد عابد الجابري، المصدر السابق، ص٩١- ٩٢.

(١٤) المصدر نفسه، ص٩٢.

(١٥) بشرى صبار حسين، الأوضاع الاجتماعية في تونس ١٩٥٧-١٩٨٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، ٢٠١٤، ص١١٧.

(١٦) محمد الطاهر عاشور: ولد عام ١٨٧٩ في منطقة قصر جدة وأسرته تعود إلى أصول أندلسية، وحفظ القران الكريم في السادسة من عمره، واكمل دراسته في جامع الزيتونة عندما بلغ الرابعة عشر من العمر عام ١٨٩٣، ودرس فيها سبعة سنوات، ومارس بعد التخرج التدريس فيها، وفي عام ١٩٠٥ أصبح عضو في الجمعية الخلدونية، واختير في عام ١٩١٠ عضو في لجنة إصلاح التعليم، للمزيد ينظر: وسام نويري ومنى صالحي، دور الشيخ محمد الطاهر بن عاشور في إصلاح التعليم بتونس (١٨٧٩- ١٩٧٣)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، ٢٠١٦، ص١٦-١٩.

(١٧) المصدر نفسه ص٤٥.

(١٨) مؤلف مجهول، الحبيب بورقيبة حياته جهاده، كتابة الدولة للأخبار والارشاد، تونس، د.ت، ص٢٦٣- ٢٦٤.

(١٩) محمد عبد العزيز الجوادي، أثر التحولات السياسية في البناء الاجتماعي في تونس، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٢، ص١٦٢.

(٢٠) محمد رضا بنور ومحمد الزيتوني حمودة، العرض الأول لأوضاع التربية والتعليم في الجمهورية التونسية، المركز الإقليمي لتدريب كبار موظفي التعليم في الدول العربية، ط٣، د.م، ١٩٦٤، ص٤١.

(٢١) بشرى صبار حسين، المصدر السابق، ص١٠٣.

(٢٢) محمد رضا بنور ومحمد الزيتوني حمودة، المصدر السابق، ص٤٣.

(٢٣) بشرى صبار حسين، المصدر السابق، ص١٠٧.

(٢٤) محمد رضا بنور ومحمد الزيتوني حمودة، المصدر السابق، ص٥٤.

(٢٥) نازلي معوض أحمد، المصدر السابق، ص١٠٩- ١١٠.

(٢٦) الحركة الطلابية: كانت النشأة الأولى لها في بداية القرن العشرين في زوايا جامع الزيتونة، وبالتحديد في عام ١٩١٠ على الرغم من قلة عدد طلاب الزيتونة آنذاك والذي لا يزيد عن الف طالب، وفي التاسع عشر من شهر شباط ١٩٥٠ تشكلت "لجنة صوت الطالب الزيتوني" المطالبة بالإصلاحات التعليمية، والسياسية، وفي عام ١٩٥٢ انبثق عن الحركة الطلابية "الاتحاد العام لطلبة تونس" بمساندة الاتحاد التونسي للشغل. للمزيد ينظر: سالم البيض، الحركة الطلابية التونسية النشأة والتأميم وقضايا الهوية.

www.forum.univeyes.net, 10\4\2019.

(٢٧) بشرى صبار حسين، المصدر السابق، ص٩٥.

(٢٨) محمد عابد الجابري، المصدر السابق، ص٨٨.

(٢٩) محمد عابد الجابري، المصدر السابق، ص٩٠- ٩١.

(٣٠) الهادي البكوش، المصدر السابق، ص١٧٧.

(٣١) نازلي معوض أحمد، المصدر السابق، ص١١١.

(٣٢) المصدر نفسه، ص١١١- ١١٢.

(٣٣) محمد عبد العزيز الجوادي، المصدر السابق، ص١٨٧.

(٣٤) المصدر نفسه، ص١٧٦.

(٣٥) محمد عابد الجابري، المصدر السابق، ص٩٧- ٩٨.

(٣٦) للمزيد ينظر: محمد عابد الجابري، المصدر السابق، ص١٠٠- ١٠٢.

(٣٧) نازلي معوض أحمد، المصدر السابق، ص١١٢.

(٣٨) محمد عبد العزيز الجوادي، المصدر السابق، ص١٩٢.

(٣٩) المصدر نفسه، ص١٨٠.

(٤٠) صحيفة الطليعة، فرنسا، العدد ١٤٢، ٢٧ كانون الثاني ١٩٨٦.

(٤١) بشرى صبار حسين، المصدر السابق، ص١٣٧.

(٤٢) الهادي التيمومي، تونس (١٩٥٦-١٩٨٧)، دار محمد علي للنشر، ط٢، تونس، ٢٠٠٨، ص١٠٨.

(٤٣) المصدر نفسه، ص١٨٨.

(٤٤) عميرة علية الصغير، التعليم الفرنسي والنخبة في تونس ١٨٨١- ١٩٨٧، صحيفة الصباح، تونس، ٢٦ آذار ٢٠١٢.

The References

First: books

1. Hassan Hosni Abdel-Wahab, A Brief History of Tunisia Including Mentions of the incidents of the Tunisian country from the earliest times to the present time, the Tunisian publishing house and the Wehda Foundation for Publishing and Distribution, Tunisia, 1976.
2. Mohamed Abed Al-Jabri, Education in the Maghreb, a critical analytical study of education policy in Morocco, Tunisia and Algeria, Moroccan Publishing House, Casablanca, 1989.
3. Muhammad Reda Bannour and Muhammad Zitouni Hammouda, First Presentation of the Status of Education in the Republic of Tunisia, Regional Center for Training Senior Education Personnel in the Arab Countries, 3rd Edition, MD, 1964.
4. Abdul Malik Khalaf Al-Tamimi, Arab Gulf and Maghreb Studies, Studies in Political, Social and Economic History, Youth Publishing House, Kuwait, 1986.
5. Nazli Moawad Ahmed, Arabization and Arab Nationalism in the Maghreb, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1986.
6. Al-Hadi Al-Bakoush, Testimonies of Colonialism and Resistance in Tunisia, Algeria, and Morocco, Mouffem El-Nasher, Tunisia, 2013.
7. An unknown author, Habib Bourguiba, his life as his jihad, State Writing for News and Advocacy, Tunisia, DT.
8. Muhammad Reda Bennour and Muhammad Al-Zaitouni Hammouda, First Presentation of the Status of Education in the Republic of Tunisia, the Regional Center for Training Senior Education Personnel in the Arab Countries, 3rd Edition, Dr. M., 1964.
9. Al-Hadi Al-Timoumi, Tunis (1956-1987), Mohamed Ali Publishing House, 2nd Edition, Tunis, 2008.

<u>Second</u>: theses and university theses:

1. Awad Ibrahim Khader Al-Obaidi, The Islamic Movement in Tunisia 1970-1987, PhD thesis (unpublished), College of Education, University of Tikrit, 2012.

2. Taha Hamid Hassan Al-Anbaki, Development of the Constitutional Movement and Democracy in Tunisia for the period 1987-2002, PhD thesis (unpublished), Higher Institute for Political and International Studies, Al-Mustansiriya University, 2004.

3. Amrawi Fatima Al-Zahra, Contributions of the Tunisian Labor Movement (1924-1956), Master Thesis (unpublished), University of Muhammad Khaider (Biskra), Faculty of Humanities and Social Sciences, 2017.

4. Bushra Sabbar Hussein, Social Conditions in Tunisia 1957-1987, Master Thesis (unpublished), College of Education for Women, University of Tikrit, 2014.

5. Muhammad Abdel Aziz Al-Jawadi, The Impact of Political Transformations on the Social Construction in Tunisia, Master Thesis (unpublished), Higher Institute for National and Socialist Studies, Al-Mustansiriya University, 1982.

6. Wissam Nouiri and Mona Salehi, The Role of Sheikh Muhammad Al-Taher Bin Ashour in Education Reform in Tunisia (1879-1973), Master Thesis (unpublished), Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Muhammad Boudiaf-Messila, 2016.

Third: Newspapers:

1. Al-Tali'a newspaper, France, No. 142, January 27, 1986.
2. Amira Alia Al-Soghair, French education and the elite in Tunisia 1881-1987, Al-Sabah newspaper, Tunis, March 26, 2012.

Fourth: The International Information Network

1. www.forum.univeyes.net, 4/10/2019.